التأثير الامريكي في قرارات مجلس الامن ومآلاتهُ الدولية

الأستاذ المساعد الدكتور احمد عبد الواحد عبد النبي
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

المستخلص

تعود اهداف الولايات المتحدة الامريكية وسياستها في مجلس الامن لجملة من الاعتبارات التي حددت الواقع السياسي والتاريخي بعد بروزها كقوة عظمى هائلة متبقية من عالم الحرب الباردة، مما كانت له انعكاساته الكبيرة على مألات القوة الدولية داخل مجلس الامن. فظهرت بمثابة الدولة الدافعة للكثير من القضايا التي تمت مخاطبتها من قبل المجلس الامني وتطورت بشكل جذري بما ينسجم مع وجهات النظرالامريكية داخل مجلس الامن والتي كانت متطرفة الى حد كبير في توجيه القرارات الدولية والتأثير عليها وفقا لمصالح الولايات المتحدة العليا وعلاقتها انطلاقاً من مصطلحات عولمة القرن الماضي في مسائل عدة، منها: الشرعية، واستعمال القوة، والتدخل الإنساني، وأسلحة الدمار الشامل، ومعالجة الارهاب والترويج للديمقراطية، وصلاحية الانظمة السياسية القائمة من عدمه، مما دفع الى المطالبة على نطاق واسع بضرورة وضع معايير للكيفية الى سيخاطب مجلس الامن مستقبلاً التهديدات للسلم والامن العالمي، ولاحتواء الاتجاه المتنامي لدى الولايات المتحدة الامريكية بأن تجاوز معايير الامم المتحدة الطويلة الامد يمكن أن يؤدي الى صنع قواعد معايير جديدة تتكيف في ضوءها سياسات والتزامات الدول والمنظمات الدولية في القرن الماضي .

الكلمات المفتاحية: مجلس الامن ، حق النقض ، تاريخ السياسة الامريكية ، الامم المتحدة ، العلاقات الدولية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٢/٠٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠١/١٣

The American Influence on the Decisions of the United Nations Security Council and Its International Implications

Asst. Prof. Dr. Ahmed Abdul Wahid Abdul Nabi
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Abstract

The objectives and policies of the United States in the United Nations Security Council are based on several considerations that shaped the political and historical reality after the United States emerged as a major superpower, remaining from the Cold War era. This had significant reflections on the outcomes of international power within the Security Council. The U.S. has been a driving force behind many of the issues addressed by the international body and has evolved in a way that aligns with American viewpoints within the Security Council. These views were, to a large extent, extreme in directing and influencing international decisions according to the supreme interests of the United States and its relationship, drawing from the global terms of the previous century in several areas, including: legitimacy, the use of force, humanitarian intervention, weapons of mass destruction, addressing terrorism, promoting democracy, and the validity of political regimes. This situation led to widespread calls for the establishment of standards for how the Security Council will address future threats to international peace and security, to contain the growing trend of the United States to override long-established United Nations standards, which could lead to the creation of new norms, influencing the policies and obligations of states and international organizations in the past century.

Keywords: **Security Council, veto power, history of U.S. policy, United Nations, international relations.**

Received: 07/12/2024 **Accepted: 13/01/2025**

المقدمة

فرضية البحث- تكمن فرضية الدراسة في البحث عن مدى قدرة السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة في جعل مجلس الامن فعالاً عندما يخاطب التحديات الدولية الجديدة بما يتلائم ومصالح واهداف الولايات المتحدة، وهامشياً وغير ذا علاقة عندما لا يتوافق مع سياساتها.

منهجية البحث- إن اتجاهنا في البحث كان نظرياً وعملياً من الاحداث التاريخية ، وقد اعتمدنا مناقشة وتحليل قضايا رئيسة تم بفضلها تتبع سياسة الولايات المتحدة في مجلس الامن مع التأكيد بأن اعتقادنا هو ان ظاهرة أو حالة معينة مهما كانت مهمة او ذات أهتمام خاص، فانها قد تسلط ضوءً أكثر على سياسة الولايات المتحدة واهدافها، وقد جرى استعمال المنهج التأريخي، ومنهج التحليل النظمي والسرد الوصفي الذي يعين على الكشف عن حقيقة التأثير الامريكي في مجلس الامن .

أهمية البحث- تنبع أهمية البحث من ان الوقائع التاريخية بعد نهاية الحرب الباردة، اظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة متبقية من عالم الحرب الباردة، مما كانت له انعكاساته الكبيرة على آليات القوة داخل مجلس الامن.وصنعت قواعد ومعايير جديدة تتكيفت في ضوءها سياسات والتزامات الدول والمنظمات الدولية ازاء مجلس الامن .(لابد من القول بأن الكثير من معايير القوة والعلاقات الدولية وفقاً لأدبيات التاريخ الامريكي المعاصر قد تغيرت في مجلس الامن منذ نهاية الحرب الباردة بفعل تاثير سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، في الوقت الذي اكدت فيه مراراً وتكراراً وثائق ومستندات الخارجية الامريكية على كون مجلس الامن - من صنيعها، وتريده قوياً-، وان المناخ الدولي اواخر القرن الماضي و الحقيقة التاريخية المحتومة هي ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية قد جعلت المجلس الامي غير قادر على ان يحرر نفسه من روابط الحرب الباردة بحيث اصبح معطلاً والى حد ما غير مؤثر تماماً. فقراراته الدولية ومألاتهُ السياسية أصبحت بفعل الازدواجية، والانتقائية، والسياسات الامريكية المفروضة عليه مرتجلة ومتناقضة الى حد كبير مع ما كان يمكن ان تكون عليه، واضعف من جانب آخر العديد من المفاهيم التي تم التمسك بها بثبات طيلة سنوات الحرب الباردة [١]. ويبدو ان التأثير الامريكي تجاه المنظمات الدولية بشكل عام، والأمم المتحدة بشكل خاص منذ قيام الامم المتحدة وحتى ما بعد الحرب الباردة، باعتبار ان مجلس الامن هو الجهاز الاكثر أهمية في المنظمة الاكثر عالمية وشمولاً من المنظمات الدولية الاخرى. قد تمحور أكثر حول الحفاظ على الهيمنة، والشرعية، والترويج للديمقراطية على مستوى النظام الدولي الجديد، ومكافحة الارهاب، ومنع أسلحة الدمار الشامل، وهدف آخر تمثل في الدفاع عن السياسات الاسرائيلية في مجلس الأمن، كذلك القوة الناعمة في الاسلوب الامريكي ، في استعمال حق النقض Veto ، واعتماد الحوافز الاقتصادية والحربية كوسائل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في مجلس الأمن، وإذ جاز لنا التعبير بالقوة الصلبة عن الوسائل الاخرى، فان التركيز كان قد إنصب في تغيير رئيس في سياسة الولايات المتحدة، وهو اللجوء الى بنود الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة، ما يسمح بهما الفصل السابع، وهي اجراءات فرض العقوبات، واستعمال القوة[٢].

اولا: التأثير الامريكي في قرارات مجلس الامن الدولي :مع نهاية الحرب العالمية الاولى كان الرئيس الامريكي ودروويلسنWilson.Woodrow ١٩١٣-١٩٢٣المدافع الرئيس عن عصبة الامم المتحدة، وفي حين كان كلاً من الرئيسين فرانكلين روزفلت Franklin Delano Roosevelt ١٩٣٣-١٩٤٥، وهاري ترومان Harry Truman ١٩٤٥-١٩٥٣ المحركين الرئيسين وراء قيام الامم المتحدة. ونرى ان الكونغرس الأمريكي باغلبيته من الجمهورين رفض المشاركة في العصبة، وفي السنوات الاخيرة من القرن الماضي كان قد دفع الامم المتحدة الى حافة الافلاس. ان هذه التناقضات الشديدة في أدبيات السياسة الامريكية المعاصرة كانت قد انتجت على ما يبدو أزمة مستديمة تقريباً في علاقات الولايات المتحدة الامريكية بمجلس الامن والمنظمة الاممية التي عملت و شاركت في تأسيسها، وولدت أجهاداً وتعايشاً مستمراً للمثالية والتعددية للدولية والانعزالية في التفكير الامريكي، مما خلق نمطاً معيناً من الازدواجية كانت منشأ اساسياً للاندفاعات السياسية المتعارضة حيال المنظمة الاممية. فعندما كافح الرئيس ويلسن، والسيناتور هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge (من انصار العزلة المتشددين) في عام ١٩١٩ ، من اجل تكوين مكانة الولايات المتحدة الامريكية في العالم، فأن كفاحهما لم يحسم لا بشكل ثقافي فكري، ولا بشكل سياسي تاركاً واشنطن غير قادرة على التخلي عن المنظمة الاممية ، من جهة او اعطاء يد المساعدة اليها من جهة آخرى[٣]. وقد تبلورت في اطار ذلك العديد من الافكار الرئيسة التي عكست التطورات في الرؤى والمواقف والتأثيرات الأمريكية تجاه مجلس الامن الدولي، وكان لتكرارها جيلاً بعد جيل تعبيراً على انها ظلت بعيدة عن المعالجة والحل، وبترتيب هذه الافكار حسب الأهمية وتعقيداتها، تأتي في المقدمة فكرة –عالمية- الولايات المتحدة الأمريكية، وصعوبة التوفيق بين السلطة الوطنية للولايات المتحدة في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل، ووضع الاقلية التي عادة ما ترى الولايات المتحدة الامريكية نفسها فيه داخل الأطر الدولية، فضلا عن المعضلات التي تنجم عن الترتيبات التي توضع فيها القوات العسكرية الأمريكية في مجلس الامن الدولي ،مما أدى الى اشكالية تحديد المدى الذي تتداخل فيه مصالح الامن القومي الامريكي بالالتزامات الدولية، وتّعرض مسألة التواجد العسكري الفعال خارج الولايات المتحدة في تحمل اعباء المشاركة المتزايدة في النزاعات، ولاسيما الحالية منها. وعليه بدأت تُثار في التاريخ الامريكي المعاصر العديد من التساؤلات عن اصلاح المنظمة الاممية ، واعادة هيكلتها بما فيها اصلاح مجلس الأمن بالصيغ والانماط التي تتطابق او على الاقل لا تتعارض مع الاهداف والمصالح الأمريكية، وتتمحور معظم النقاشات الامريكية حول الاهتمامات الاساسية التي تتعلق بمكانة الولايات المتحدة والوضع الملائم لها في الهيئات الاممية [٤]، لأن السياسة الخارجية الامريكية هي امتداداً او انعكاساً للسياسات الداخلية، لذا فأن هذه الافكار كانت قد تاثرت الى حد كبير بخصوصيات النظام السياسي الأمريكي القائم على الفصل ما بين السلطات والانقسامات الحزبية حول السياسة الخارجية فضلا عن المشاغل الداخلية المتعددة فيها. من جهة اخرى نستطيع التأكيد بأن هذه الافكار كانت قد عنونت وأطرت معظم سياسات الولايات المتحدة وتأثيرها البارز في مجلس الامن منذ تاسيسه ولحد يومنا هذا. وبقدر تعلق الامر بالمصالح الأمريكية فيما اذا كانت الولايات المتحدة هي مبرمجة او تم إدراكها من قبل شعبها وقادتها بالنظر الى انفسهم -كمتميزين- فأن التعبير عنها ظل مستمراً بفضل اظهار بعض الخصائص الوطنية التي تخلق التمايز الامريكي في ثقافتها السياسية، ومصالحها المادية، وقوتها المتفوقة، وفي كونهم أمة من المهاجرين استوطنوا مكاناً

بدون قيود وبدون نظراء لهم بين أمم العالم[٥]، لذا يجعل الشعور الناتج عن الذاتية الشخصية لأمريكا صعوبة بالغة لدمج الولايات المتحدة بمرونة في مراتبية معينة كالتي اطلق عليها بـ(مجتمع الأمم)، وذلك لان –أستثنائية- الولايات المتحدة لم تكن فقط في ادراكها لمكانتها وقيمتها بين مجموعة الامم، ولكن ايضاً في الكيفية التي تنظر فيها لخياراتها للتعامل مع بقية العالم وهذا ماذكره المؤرخ المعروف محمد حسنين هيكل حول فكرة الاستثنائية الامريكية ،وهي ان الولايات المتحدة ببساطة متميزة بصورة مختلفة عن البلدان الاخرى . وغالباً ما يتم التاكيد في القواعد، والاجراءات، وعمليات صنع السياسات الخارجية على أن الأمريكيين هم القوة الرئيسة فقط في العالم انطلاقاً من تاريخ الامة الأمريكية، وجغرافيتها، وثقافتها السياسية، ونطاق القوة الأمريكية، وما وصلت اليه، فضلاً عن اتساع دائرة مصالحها مما يجعلانها بلا سابقة في التأثير الاول على القرارات الدولية لمجلس الامن[٦]. من هذا المنظور، فأن التأثير الامريكي ينطلق بأعتبار القوانين الدولية ومجلس الامن كان يأمل منها ان تعبر عن الحلم الأمريكي، وتستعمل لنشر القيم الامريكية، لا ان تتحداها او تحولها لتقترب مع ما للاكثرية من قيم. لذا فأن العصبة عند الرئيس ويلسن كانت متوافقة تماماً مع التقليد الامريكي القائل:(بنظام قانوني عالمي يضمن السلام)، وصحيح بأنه لم يضغط اي رئيس امريكي من قبل من اجل اقامة مؤسسة كهذه الا ان الفرضيات التي قامت عليها كانت قريبة من فرضيات الرؤساء توماس جيفرسون Thomas Jefferson ١٨٠١-١٨٠٩، وجيمس ماديسون James Madison ١٨٠٩-١٨١٧عندما تحدثا عن القانون الطبيعي، وعن نظام جديد في الشؤون الدولية، وحتى المؤمنين بالدولية – الذين يناصرون دوراً فعالاً للولايات المتحدة الامريكية في الخارج – كانوا يرومون رؤية الولايات المتحدة كمركز اقتصادي وسياسي للعالم، ففي وجهة نظرهم امريكا يمكن ان تحتاج العالم ،ولكن العالم يحتاج امريكا كذلك ، كما وضعها الرئيس ويلسن:((العالم سيكون حتماً في يأس اذا ما تخلت عنه امريكا))[٧]. وعلى اساس ما تمتلكه امريكا من نفوذ وقوة لا يتخطاها احد على المستوى العالمي شاعت فكرة -القدر الجلي- للولايات المتحدة اواسط القرن التاسع عشر، والتي تم استحضارها من جديد في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ففي نبرات ملهمة وأنموذجية عن (القدر الجلي) تتردد عبارات الرئيس ويلسن بأن بلاده ((.. عظيمة بسبب الافكار التي تعتقدها، وبسبب الاهداف التي وضعتها لانجاز رؤيتها لافكار لا تدركها الامم الاخرى، واحدى مشروعاتها التي تجذب الولاء والمساندة الدائمة، هو مشروعها لتحرير الجنس البشري))[٨].وبعد جيلين من الحرب العالمية الاولى والثانية يتم التعبير عن روح وجوهر نظرة ويلسن من قبل مستشار الامن القومي الامريكي هنري كيسنجر الذي دافع ببلاغة عن دور الولايات المتحدة في الامم المتحدة كامتداد- للمهمة التاريخية -الأمريكية((لقد بقينا ليس كقوة اقتصادية وعسكرية عظمى فقط، ولكن بصورة اساسية اكثر أمة التزمت بأفكار اخلاقية عالمية معينة، وما هو اكثر اهمية تثبيت قرارنا بالعمل صوب الادراك الاكبر لهذه الأفكار نحو الداخل والخارج هذا بالتاكيد المصدر الاعمق لقوتنا الوطنية، ولو ان الولايات المتحدة أوقفت تنفيذ مشاركتها في القيادة الاخلاقية والمعنوية في العقد الماضي، فأن عالم اليوم كان سيصبح مكاناً مأساوياً جداً))[٩].

وما ان تحقق الانتصار في الحرب الباردة، وبرزت الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة حتى آخذ المنظرين الامريكين يبشرون من جديد بـ(القدر الجلي) Manifest destiny [١٠] ، حيث احتاجت الأحادية القطبية التي اتسمت بها حقبة ما بعد الحرب الباردة لميزان مضاد من دولية الامم المتحدة، لأنه وكما ذكر وزير الخارجية الفرنسي هوبرت فدرين Hubert Védrine في كانون

الثاني ١٩٩٩، فان:(الوزن السائد للولايات المتحدة.. قادها إلى الهيمنة، وإلى فكرة إن لها مهمة بالانفرادية)).وتعرف هذه الهيمنة في المنظور الامريكي على إنها:((نوع من السلطة الذي فيه الموقع المتميز للدولة القيادية يستند ليس الى الاجبار لوحده فقط، ولكن ايضاً على الموافقة المؤسسة للدول الاخرى، وهي شكل من القيادة، وليست السيطرة)).لهذا يسعى صانعي القرار الامريكي الى ربط ممارسه التاثيرالامريكي من خلال مجموعة القواعد والمؤسسات ولاسيما مجلس الامن التي تم ادراكها كشرعية على نطاق واسع من قبل معظم الدول المشاركة في الهيئة الاممية[١١]. أن المنطق الواضح للتأثير الامريكي في قرارات مجلس الامن الدولي كان أكثر ادراكاً في كتابات مستشار الامن القومي برنت سكوسكوفرت Brent Scowcroft ابان ادارة الرئيس جورج بوش الاب George W. Bush ١٩٨٩-١٩٩٣ وتمتد جذور هذا المنطق الى اسلوب التفكير السياسي الواقعي الامريكي الذي يوسم بشكل أفضل كهيمنة امريكية .ويناقش هذا المنظور بسند واسع، بأن الأسبقية الأمريكية في العالم هي المفتاح لتأمين المصالح الامريكية، وكليهما ممكن ومرغوب لغرض توسيع" اللحظة الاحادية القطبية" للتسعينات خلال مدة من الأحادية القطبية. وقد وصفت دراسة للمؤرخ الامريكي بامفورد [١٢] في عام١٩٩٠، دور الوزير ديك تشيني Dick Cheney والسفيرالامريكي في جاكارتا بول ولفوفيتزPaul Wolfowitz - السند الفكري لوجهة النظر العالمية هذه- وقد حرصت الدراسة على ان سياسة الامن القومي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة يجب ان تسعى لمنع ظهور اي منافس عالمي محتمل للمستقبل وان تجعل مجلس الامن رهن قرارات الولايات المتحدة الامريكية بغض النظر عن المألات الدولية. وتستند وجهة نظر الهيمنة الامريكية لأربعة محددات اساسية في التأثير داخل مجلس الامن وهي:

١- استعمال حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن .

٢- تنفيذ العقوبات الأمريكية عبر العقوبات الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف و ممارسة الضغوط على الأعضاء في مجلس الأمن .

٣- اتباع اسلوب الترغيب بالحوافز الأمريكية لأعضاء مجلس الأمن متضمنةً المساعدات المالية والقروض والودائع والهبات الاقتصادية

٤- اتباع اسلوب الترهيب والتلويح بالقوة العسكرية ضمن المبررات الأمريكية والتفويض باستعمالها في مجلس الأمن ضد كل من يهدد المصالح العليا للولايات المتحدة الامريكية الامر الذي يحدث فرقاً كبيرا في القرارات الدولية [١٣] .

وضمن السياق التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية ودورها في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي فأن النظرة الى القوة- وعلى وجه الخصوص القوة العسكرية. مثلَ تأثيراً واقعياً حتى في العالم –المعولم- والعولمة، لأن قضايا القوة هي من تؤيد ممارستها الولايات المتحدة الامريكية، وقدرة الآخرين على ممارستها،و في هذا السياق ناقش الرئيس بوش الاب مع العديد من النخب السياسية الامريكية، ما مفاده بأن الولايات المتحدة تتمتع بقوة عسكرية لايدانيها احد،لانها صاحبة اقتصاد واعد، ونفوذ سياسي داخل مجلس الامن الذي يقع مقره في احد اهم المدن الثرية نيويورك. ولكن القوة الامريكية تعدّ هي اكثر من مجرد التركيز حول القدرة على التأثير في قرارات مجلس الامن، إنها ايضاً تنصب حول الارادة الامريكية . لهذا ازدرء الرئيس بوش ومستشاريه بما رأوه من تردد ادارة الرئيس بيل كلنتون Bill Clinton ١٩٩٣-٢٠٠١ من ثني العضلات العسكرية للدفاع عن المصالح الامريكية العليا ((هنالك حدود للابتسامات والعبس في الدبلوماسية، ويجادل بوش، بان الجيوش والصواريخ لن توقف بملاحظات صلبة من الشعب، وإنما هي تظل مشدوده للفحص بواسطة القوة، والغرض والوعد بالعقاب

السريع))[١٤]. ولذلك كانت الادارة الامريكية قد أقرت نظرة غير عاطفية حول الكيفية التي تمارس فيها واشنطن القوة والثقل الواجب تأمينه لها في مجلس الامن.وقد كتب السفير ولفوتيز ما مضمونه بالقول:((القيادة الامريكية تتكوّن من الاظهار، بأن اصدقاؤك سوف يكونون محميين، ويتم العناية بهم، واعداؤك سوف يعاقبون، وأولئك الذين يرفضون تقديم يد المساعدة فسوف يندمون على فعل ذلك ،ان اظهار الحزم كان عاملاً حاسماً للأصدقاء كما هو حاسم للخصوم الذين يحتاجون الى ان يكونوا مقتنعين بأن الولايات المتحدة في مجلس الامن تعني ما تقول))[١٥] . ويبدو ان الادارات الامريكية المتعاقبة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد توصلت الى محددات وفواعل اساسية في التعامل داخل المنظمة الأممية ومجلس الامن الدولي وهذا ما اورده المستشارالامني بريجنسكي Brzezinski بالقول :ان المؤسسات والاتفاقيات المتعددة الاطراف لاتعد جوهرية، ولا هي ضرورية، لأن تفضي الى المصالح الامريكية. ففي الوقت الذي كانت به السياسة الخارجية الامريكية تُنظر بين الفينة والاخرى لضرورة العمل على تقوية المنظمات الدولية كـ (الناتو والامم المتحدة ومجلس الامن) ، فأنها كانت قد بينت بوضوح نظرة ذرائعية متميزة للجهود الرسمية المتعددة الاطراف على انها جيدة تخدم مباشرة، وتعمل على تركيز المصالح الامريكية حول العالم . كما أبدت الاوساط الامريكية قلقها من كون العديد من اتفاقيات الحرب الباردة، وأكثرها كانت قد عمرت أكثر من فائدتها. وقد ارتكزت الولايات المتحدة في محاججة واسعة على أن الاتفاقيات المتعددة الاطراف كانت قد توقفت، لأن تكون وسائل لانجاز المصالح الامريكية، بل وقد أصبحت منتهية بحد ذاتها. فضلاً عن ذلك، فأن الجمهوريين في الكونغرس كانوا قد عارضوا الرأي السائد لدى العديد من مستشاري ادارة كلينتون ، وهي ان التعهد بكلمات جيدة في السياسة الخارجية سوف يخلق قواعد دولية قادرة على ان تشكل سلوك الدولة، وفي وجهة نظر اوساط الجمهوريين فان هذه الاتفاقيات قيدت فقط الولايات المتحدة والبلدان الاخرى الملتزمة بالقانون، وليست الدول –المارقة- المصممة على الحاق الاذى بالمصالح الامريكية، وبتقديم هذه الحجة ستكون واشنطن قادرة بصورة افضل على مضاعفة امنها الخاص عن طريق تقليل القيود المفروضة على حريتها في التصرف داخل مجلس الامن وممارسة التأثير السياسي المطلوب بالرغم من انعكاسته الدولية حول سمعة الولايات المتحدة اممياً [١٦]. ومن الضروري القول هنا بأن الولايات المتحدة الامريكية هي قوة عظمى منفردة والاخرون يرون ذلك أيضاً، وهذه احدى الفرضيات التي عملت السياسة الامريكية الحديثة على تفعيلها داخل مجلس الامن اواخر القرن العشرين وهي منبثقة من النظرة الواقعية العالمية لقوة امريكا في التعامل مع الأزمات والصراعات الدولية . ان هذه الفرضية اتخذتها معظم الادارات الامريكية المتعاقبة من الرئيس رونالد ريغان Ronald. Reagan ١٩٨١-١٩٨٩ الى معظم الاوساط السياسية الامريكية الحالية ، كبديهية براغماتية، وفقاً لوجهة النظر القائلة - كرة البليارد للعالم- والذي فيه تعتبرالولايات المتحدة هي الكرة الاكبر والاكثر فاعلية على الطاولة، ويمكنها ان تحرك كل كرة اخرى عندما واينما ترغب بذلك، وازاء ذلك كان عليهم أن يبرهنوا للرأي العام الامريكي وباستمرار، بأن ممارسة القوة الامريكية والتأثير المطلوب داخل المنظمة الاممية يجب ان يهدد فقط اولئك الذين يعارضون انتشار الديمقراطية والاسواق الحرة والرأسمالية الامريكية حول العالم .أن نجاح دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية داخل مجلس الامن طوال الفترة الماضية جعل قلة من الدول الاعضاء يختلفون في كون الولايات المتحدة الامريكية هي لا غنى عنها لأنجاح العديد من التعهدات والمآلات الدولية، وذلك بحكم قوتها العسكرية والسياسية

والاقتصادية، واسهاماتها الكبيرة في مجلس الامن. وحتى بالرغم من انتقاداتهم الكثيرة الى الطرق التي فيها توظف الولايات المتحدة قوتها، وأحيان اخرى ينحون على مخاطر الهيمنة الامريكية على قرارات مجلس الامن. وينتاب العديد في مجتمع الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي شعور مبالغ فيه بالثروة والقوة الامريكية، ويجادلون بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تفعل اكثر بكثير لتصحيح الاخطاء والاجحافات في النظام الدولي[١٧]. وهناك بالمقابل اولئك الذين يشعرون بأنهم مهمشين من قبل النظام الاحادي القطبية مما جعلهم يستاءون من النفوذ والثروة الفياضة للولايات المتحدة . ولذلك كان من الطبيعي أن توصف الولايات المتحدة من قبل الروس والصينين في افتتاحية UN staff Union الانكليزية اثناء كلمة المندوب الصيني في مجلس الامن في تشرين الاول عام ١٩٩٦ . انتقدت فيها الولايات المتحدة لأن:((القوى العظمى الحالية تظهر شخصية منفصمة خطرة، وما نشهده في مجلس الامن والامم المتحدة هونتاج عواطف السياسات المتعددة الاطراف في واشنطن، وقتال القوى المهيمنة هناك. هذه هي الطريقة الوحيدة لأدراك موقف الولايات المتحدة من الحب عندما يناسبنا (كأمريكيين)، وتضرب بعنف عندما يناسبها. انها الحدود القصوى لنفوذها في مجلس الامن، وفي الحقيقة في العالم))[١٨] . ومهما يكن من الأمر شيئاً فأن اتساع واختلاف العضوية في الامم المتحدة ومجلس الامن، ونضوج طبيعة التصويت في هيئتها الرئيسة كان بلا شك قد ولد صعوبة اكثر للتأثير الامريكي في ممارسة قوته بصورة فعالة اكثر، وحتى عندما كانت علاقات الولايات المتحدة بمجلس الامن الدولي في حركة صاعدة اثناء ادارة الرئيس ريغان، فأن احد المسؤلين الرسميين في وزارة الخارجية الامريكية، كان قد انتحب بواسطة التعبير بأنه:((يمكن أن تذهب للاعتقاد وبلغتنا الطنانة حول كوننا بلا قوة في مجلس الامن، ولكن هناك سبب لذلك، وهو حقيقة اننا ايضاً - على الاغلب – بلا قوة))[١٩] . ورغم كل ذلك ، الا إن هذا التصورعن الولايات المتحدة الامريكية - كمارد خرافي- في منابر الامم المتحدة ومجلس الامن هو سائد بدرجة كافية لجعل الامريكيين يغتاظون من التفاوت الواضح للعيان بين قوتهم خارج وداخل الهيئة الاممية، ففي الخارج يتم الدفع بقوة الولايات المتحدة الامريكية على إنها الامة الاكثر قوة على وجه الارض بواسطة قوتها المادية، وقناعاتها السياسية وبهذه الحال لاتحتاج كما عبر عنها الدبلوماسي المعروف بطرس غالي (مثل الامبراطورية الرومانية الى الدبلوماسية اذا كنت قوياً الى حد بعيد جداً)[٢٠]. وبتقديم هذا التأثير الامريكي الهائل على مجلس الامن في ميزان القوة، نرى ان مبادئ العالمية، ووسائل الديمقراطية لاتتعايشان بصورة متوائمة في الامم المتحدة، فلمدة طويلة عبر التاريخ الدبلوماسي كان الاعتراف بالمبادئ الديمقراطية للنظام السياسي الامريكي تستعمل بصورة افضل لارباك الآليات الدولية، والتي فيها المسؤوليات عن الانجاز السياسي للولايات المتحدة كانت قد انتشرت على نحو غير مستقيم. إن مؤسسين المنظمة الأممية كانوا مدركين بصورة جيدة لمعضلة محاولة التوفيق في عمليات صنع القرار بين حقائق القوة ومبادئ العالمية، لهذا اعطى الميثاق للولايات المتحدة وحلفاؤها الرئيسين فرنسا وبريطانيا في اثناء الحرب العالمية الثانية Veto على القضايا غير الاجرائية، وبذكاء توصلت الولايات المتحدة الامريكية التي كانت المدافع الرئيس عن الجمعية العامة - من اواخر الاربعينات وخلال الخمسينات - الى أن تقوم بالعمل في المجلس كون إن التأييد للأكثرية الغربية اخذ يختفي في المنظمة الدولية خلال الستينات من القرن الماضي. وقد قدمت الولايات المتحدة الامريكية نفسها في مجلس الامن وكما حددها السفير بطرس غالي كدولة عظمى تريد ان تراهن بفوائدها المؤقتة خلال نظام

عالمي تدير العرض فيه، "عالم احادي القطب" الذي فيه لادولة ولاائتلاف باستطاعته أن يتحداها -كقائد عالمي حامي ومنقذ-. ويفترض من هذا المفهوم التاريخي الدبلوماسي إن الدولة الاقوى قد تسند النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة بالطريقة التي تخدم كل من مصالحها الخاصة، وتوفر نظام للمصلحة العامة الدولية. وتشير الدراسات بانه وبفضل ضبط النفس، والاستعمال المتعقل للمؤسسات الدولية، ولا سيما مجلس الامن، فإن الولايات المتحدة الامريكية يمكن ان تديم منزلتها الخاصة في النظام الدولي،اذ تحبط تكوين الائتلافات العدائية أو تمنع صعود مهيمن جديد، وقد تنجح الولايات المتحدة في ثني منافسين منتظرين من زيادة تصعيد تحديهم لها ، ولكنها تفشل في توضيح كيف يمكن لضبط النفس الذي تمارسه القوة القيادية من أن يمنع تطلعات البقية الاخرين . خصوصا اولئك الذين يرون انفسهم في حالة صعود . من ان ينعطفوا بالمؤسسات المتعددة الاطراف لتحدي هيمنتها الواضحة في مجلس الامن[٢١]. ولذلك نلاحظ اصرار الولايات المتحدة على منع منح تام للعضوية الدائمة(مع حق النقض) لألمانيا في مجلس الأمن . ولكون الولايات المتحدة في الوقت الراهن لا تتمتع بالهيمنة الاحادية القطبية بمستوياتها الثلاثة العسكرية، والاقتصادية، ومستوى اخر يسمى " بالقوة الناعمة "، وانما فقط هيمنتها قائمة على المستوى الاول لهذا يجب على الولايات المتحدة العمل على ابقاء الهيمنة العسكرية الامريكية خلال الاستعمال المتعقل للقوة الناعمة في التأثير على قرارت مجلس الامن.وتجدر الاشارة الى أن للقوة المهيمنة الخيار، اذا كانت ذكية بتكوين النظام الدولي في الطرق التي يمكن ان تحبط ارتفاع المنافسة بين القوة في النظام. والسبب في ذلك يعود حسب وجهة نظر الوزيرة كونداليزا رايس Condoleezza Rice خلال ادارة الرئيس جوروج بوش الابن George W. Bush ٢٠٠١-٢٠٠٩ هو ((ان البلدان الاخرى التي تتحدى دورنا الامبراطوري، ووجودنا كقوة عالمية سائدة، وبشكل خاص اعضاء مجلس الامن الدائميين فرنسا، وروسيا، والصين، فضلا عن المانيا، ستتجرد من هذا الطموح، وسترضى بأن تؤدي ادوار مساندة، اذا ما اصبحوا قبالة الجيش الامريكي والمهارة الاقتصادية العالية))[٢٢]. وعليه، فأن ادارة بوش الابن كانت قد دعت الى التخلي عن عالم متعدد الاقطاب في مجلس الامن، فبينما هدف القوى العظمى الاخرى تقريباً هو خلق عالم متعدد الاقطاب .لا سيما الشرق الاوسط .لهذا اوضحت الوزيرة رايس في خطاب لها في لندن من حزيران عام ٢٠٠٢، ما مفاده :(ان اوربا يجب ان تنكر التعددية القطبية في مجلس الامن التي كانت في الماضي شر لابد منه تجسّد غياب الحرب، ولكنها لم تروج لانتصار السلام، واضافت ان التعددية القطبية هي نظرية التنافس، حول المصالح المتنافسة و قيّم التنافس الاسوأ، وقد حاولنا هذا قبل ذلك، مما ادى الى الحرب الكبرى عام ١٩٣٩)[٢٣]. لقد كانت رسالة الوزيرة رايس واضحة، وهي دعوة القوى الغربية في مجلس الامن للتخلي عن السعي لعالم متعدد الاقطاب، واعتناقه عالم الاحادية القطبية الذي فيه تتوحد الامم تحت التوجه الامريكي لتتعاون ضد -اعداء الديمقراطية- وقد خصصت آلية منتقاة للتعاون مع القوى العظمى، ففي الوقت الذي انتقدت فيه سياسة ادارة الرئيس كلنيتون الخارجية في دافعها الاخلاقي لبناء امة في البلدان الصغيرة غير المهمة لأمريكا مثل: كوسوفو وهايتي والصومال والبوسنة، فأنها اقترحت التركيز في التعامل مع القوى العظمى التقليدية روسيا والصين، والبلدان الرئيسة من الاتحاد الاوربي المانيا والنمسا بولندا . ويبدو جلياً ان رايس كانت مقتنعة بنظريتها الراسخة حول البعد التأثيري للسياسة الامريكية على قرارات مجلس الامن وهذا ما ذكرته في كتابها "إعادة التفكير في المصلحة القومية ؛واقعية

أمريكية من أجل عالم جديد" قائلةً :((ان تنافس القوى العظمى هو الموضوع الاساسي للسياسة الخارجية الواقعية، لان كل القوى العظمى الغربية تشترك بنفس المصالح التي هي مصالح امريكية))[٢٤]. ومن الأهمية بمكان القول بأن هذا التوجه المعاصر للسياسة الخارجية الامريكية قد مثلَ احياءاً للتناغم بين القوى العظمى بواسطة مجادلته، بأنه يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تركز في العمل مع القوى الرئيسة الاخرى في مجلس الامن ،لأن ذلك سيجنب الولايات المتحدة الحاجة للاختيار بين سياسات متعددة الاطراف مرتدة، والتي تخضع مصالح الولايات المتحدة لحكم البلدان الضعيفة والصغيرة، وانفرادية متغطرسة، والتي ستضع واشنطن على خلاف مع بقية العالم، ويمكن للولايات المتحدة مع وجود القوة المالية والعسكرية ان تأخذ بمركز الصدارة في خلق التناغم على طول الخطوط داخل مجلس الامن والتأثير على قرارتهُ الدولية ، و ليس بالضرورة ان تكون مقيدة بعالم الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon ١٩٦٩-١٩٧٤ -المخمس- الذي اعتقد من خلال مستشاريه في الادارة الجمهورية : ((ان مجلس الامن الدولي سيكون اكثر أماناً اذا ما وازنت الولايات المتحدة و اوربا والاتحاد السوفيتي والصين واليابان ، كل واحده الاخرى، وان لا تتصرف احداها ضد الأخرى، انه ميزان مستوي دولياً، ومن الارجح ان الاستقرار يميل لأن يكون اكثر رصانة !! لو إن مثل هذا الميزان كان قد اسند من قبل مجلس الامن الى اجماع اخلاقي وسياسي، ليس عبر تبني وجهة نظر مشتركة بأن الحرب بين القوى العظمى محظورة فقط، ولكن أيضا لابد ان تكون هنالك قواعد للتصرف مع التعاملات التجارية التي تتجنب سياسات افقار جيرانها، اذ أن قبل كل شئ اقتصاد السوق يجب ان يخلط بالعدالة الاجتماعية))[٢٥] . ويبدو ان عقيدة نيكسون هذه تعود الى وجهة نظر سابقة للرئيس ثيودرو روزفلت Theodore Roosevelt ١٩٠١-١٩٠٩ حول دور الولايات المتحدة في العالم، والذي فضل ان تؤدي امريكا دورها في ميزان القوى العالمي بفضل ماتقدمه من فائدة أساسية للانسانية تستند الى قوة الجمع بهدف اسمى. والى حد ما ربما كان هذا هو النظام الذي ظهر بعد الحرب الباردة، اذ إن سياسات الرئيسين كلينتون و بوش الابن لم تعرقل المخطط الذي اقترحه الرئيس نيكسون[٢٦]، فواشنطن ارادت روابط اقرب مع روسيا مابعد الشيوعية، وتفكيك "حلف وارشو" ذات التوجه الاشتراكي، وحثت موسكو للتحرك بسرعة شديدة اكثر نحو الاخذ بالاقتصاد اللامركزي والديمقراطية الليبرالية، فبعد هجوم الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١ ظهرت منافع غربية بأن يكون هناك صديق ثابت في قلب اوراسيا، كما أظهرت القرون الثلاثة السابقة، بان التكاليف التي يمكن ان تأتي من روسيا استبدادية تنتزع قدراتها العسكرية من اراضيها الواسعة تكون كبيرة، وقد يمثل تكامل روسيا الكلي في النظام الدولي خطوة كبيرة بأتجاه تقليص المشكلة الروسية الدائمة، وحتى بعد حادثة ساحة تانامين في بكين عام ١٩٨٩ للطلاب والعمال الصينين المتظاهرين من اجل الحرية والمسؤولية الأكبر من قبل زعمائهم، فإن كلا من الرئيسين كلينتون و بوش الابن واصلا بذل جهود جدية لربط الصين بالمؤسسات الدولية "مجلس الأمن و منظمة التجارة العالمية" وغيرها، لان ربط البلد بنظام اقتصادي وسياسي دولي يعد السبيل الافضل –لتلطيف- السلوك الصيني داخلياً وخارجياً، ولئن تؤدي الصين دور دبلوماسي أكبر في شرق آسيا- وهي تندرج في اطار السياسات البراغماتية الامريكية التي سعت لتشجيع ظهورالصين كقوة عظمى على اساس التناغم في المصالح الامريكية داخل الهيئة الاممية [٢٧] .ولأن التأثير الامريكي قد ظل مستمراً في الفترة الماضية من تاريخ مجلس الامن ، فأن الولايات المتحدة قد تواجه

معضلات وهي كيف يمكن للقوة التأثيرية الامريكية في المألات الدولية المعاصرة -أن تكون متأكدة من أن التعاون ضمن التناغم مع الصين سوف لن يستغل من قبل منافسيين محتملين لتأسيس هيمنة جديدة ؟ أو بالمقابل ماهي الضمانات بأن القوى الصاعدة التي لها سابقاً هيمنة أن لا تستغل التناغم لأن تعيدهم الى مواقع متدنية دائمة ؟ فقد بدأ يظهر بشكل تدريجي في اوائل التسعينات زيادة في عدد القواعد والفواعل الدوليين الذين بدأوا بمقاومة الهيمنة الامريكية المتعددة الاطراف داخل مجلس الامن، مابين الرفض التام للمبادرات الامريكية الى افعال مضادة حازمة . وكان الاثر النهائي لها هو ان تحرم واشنطن من الارضية العالية للسياسات المتعددة الاطراف، ومنها "عملية اوتاوا" في كندا التي ادت الى توقيع معاهدة منع الالغام الارضية في كانون الاول من عام ١٩٩٧ من ١٢٣ دولة، وهذه المعاهدة كانت قد اهملت الطلب الامريكي بالحصول على استثناء جزئي ومؤقت لشبه الجزيرة الكورية. كذلك الحال مع المفاوضات بتأسيس - محكمة الجزاء الدولية ICC- عام ٢٠٠٢ والتي عدت الولايات المتحدة جهود البلدان التي شاركت فيها ،بأنها تولي اهتمام كبير بالسعي وراء جداول اعمال بغير ذات العلاقة بالشؤون الدولية بضمن ذلك تقويض قوة مجلس الامن التابع للامم المتحدة . مما جعل الولايات المتحدة تعدّها موجهه- على الاقل - ضمنياً نحو اعاقة القوى الامريكية. اذا ان الهيمنة والتأثير الامريكي في مجلس الامن بدا اقل في المجالات التي تفقد الولايات المتحدة البت والمبادرة في العديد من القضايا، ففي عملية اوتاوا لمنع الالغام الأرضية جعلها أزاء خيارات محددة أما القبول بمنع فوري وكلي، دون السماح بأي استثناءات أو تحفضات في المحكمة، والقبول باتفاقية يمكن أن تستعمل ضدها، وفي كلا الحالتين يكون الخيار الاخر هو ان تعمل سياسات الولايات المتحدة في مجلس الامن بالعلامة المميزة للانفرادية[٢٨] .وفي الوقت الذي ستذهب مواقع عدة اكثر اهمية في الامم المتحدة الى الأخرين ستبقى الولايات المتحدة معادية لأجزاء عدة من نظام الامم المتحدة، وتستمر لأن تكون معرقلة في الحشود ومألاتها الدولية. كما ان التهديدات الدولية الجديدة لانتشار الاسلحة النووية والارهاب ، تتطلب من الولايات المتحدة أن تأخذ مركز الصدارة في الجهاز الأكثر أهمية في الأمم المتحدة مجلس الامن ، لمخاطبة هذه التحديات الجديدة، ولأن حلفاء الولايات المتحدة ما زالوا يعتقدون إن الأمن الدولي كان بشكل رئيس عبارة عن تحالفات بقيادة امريكية كما يذهب الى ذلك انصار الهيمنة الاخرين من الادارات الامريكية المتعاقبة .وعليه تُنظر السياسة الخارجية الامريكية مبادئها في المنظمة الأممية بالانطلاق من المفهوم الاتي : (مادامت الاحوال الدولية في مجلس الامن نسبياً لوقتنا الراهن هي نتاج هيمنتنا، فأن اي تقليل لهذا التأثير سيسمح للأخرين بتأدية دور واسع في تكوين العالم ليلائم احتياجاتهم، وقد يكونون نظاماً دولياً مختلفاً تماماً، وبالأخص روسيا والصين) [٢٩]. لذلك يجب ان تكون الهيمنة الامريكية في مجلس الامن محمية بشكل فعلي كما لو كانت سائدة على نحو فعال تماماً. ففي مناقشة حول آخذ الولايات المتحدة زمام القيادة في مجلس الامن في القرن الواحد والعشرين كقوة مسيطرة لعصر المعلومات يؤكد مستشار الامن القومي صامويل ريتشارد Samuel.Richard في ادارة كلينتون بأن ((الأمريكيين يجب ان لا ينكروا الحقيقة بأنه من بين كل الامم في تأريخ العالم، انهم الاكثر دقة، والاكثر تسامحاً، والاكثر رغبة في اعادة تقييم متواصلة، وتحسين نفسها بعدها الانموذج الأفضل للمستقبل))[٣٠].

ثانيا : التطبيق العلمي للتأثير الامريكي في مجلس الأمن : لقد مثل التطبيق العلمي للتأثير الامريكي في مجلس الأمن انعطافة مهمة في تاريخ المنظمة الاممية وكانت اجراءات السياسة الخارجية الأمريكية في هذا السياق بمثابة فاصلة دولية حددت ملامح التحول في هذه السياسة،أذ مثلما كانت هنالك تغييرات عميقة في سياسات الدول ازاء بعضها البعض، فقد كان لها تاثيرات واضحة على مجلس الامن الذي بدأ باعادة ظهوره كمؤسسة تستطيع أن تنجز وظائفها. ففي الوقت الذي حددت فيه الحرب الباردة السياسات العالمية، فأن مجلس الامن تحرك في ظلها لأغلب الاحيان للتعامل مع منع الصراعات الاقليمية التي كانت تندلع في معظمها بين الدول التابعة أو وكلاء القوى العظمى- من أن تنساب الى حرب عالمية بسبب اشتداد المصالح المتنافسة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. واذا ما سجلت بعض الإسهامات المفيدة لمجلس الامن في ذلك ، فأنها كانت قد تحققت في المجالات التي لم تكن تصطدم فيها مصالح القوتين العظميين، وفي الكثير من الحالات لم تكن لهما مصالح مباشرة فيها[٣١] . وما أن شارفت دلالات الارتخاء في السياسة الدولية بين توترات الشرق والغرب وذوبان القيود التي فرضتها الحرب الباردة على عمل مجلس الامن، حتى سادت إمكانية أسترداد المجلس لوظيفته الأساسية وذلك بإعلان القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي –ولاحقا روسيا- أستعدادهما لاعادة الاشتغال بالأمم المتحدة ومجلس الأمن وأظهرت الولايات المتحدة درجة عالية من التعاون مع المجلس عندما غزا العراق الكويت في العام ١٩٩٠، وعملت على دعم تطوير ردود مبتكرة للردود القديمة لمجلس الأمن على الحالات التي ميزها المجلس في التسعينات على أنها تمثل تهديدات للسلم والأمن العالمي، واستعمال هذه الحالات لتسبيب ممارسة سلطة المجلس تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة [٣٢] . وعلى اساس التطبيق العملي للتأثير الامريكي في قرارات مجلس الامن فقد ضمنت ادارة الرئيس بوش الابن قرار التفويض الدولي المرقم ٦٧٨ ، باستعمال القوة من قبل تحالف غربي بقيادة الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ ، وقد ميزت حرب الخليج على نحو واسع كمرحلة لنجاح السياسة الأمريكية في التاثيرعلى قرارات مجلس الأمن ، وولدت تفاؤلا لدى العديد من سياسي الكونغرس الامريكي ، ودوائر صنع القرار في واشنطن بإمكانية نجاح الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن للعمل -كوكيل -للنظام العالمي الجديد الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٠، إذ سرعان ما أصبحت القضية الرئيسة لمجلس الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة هي الكيفية التي يمكن أن يشغل الولايات المتحدة في قضاياه وإجراءاته، بنفس الوقت الذي يعمل فيه على تنظيم ممارسة القوة من قبل الولايات المتحدة، وأن يعيق من اندفاعاتها. وبالمقابل كانت الاهداف الرئيسة للولايات المتحدة في المجلس هي المدى الذي يمكن أن يعمل فيه مجلس الامن لتعزيز المصالح الأمريكية. وفي حين تمتعت الولايات المتحدة بحرية العمل التي وفرت لها بواسطة العمليات المنفردة، فان الشراكة في مجلس الامن كانت أيضا تساعدها في الاشتراك في المخاطر السياسية والأخطار الأخرى، وفي أغلب الأحيان المشاركة معها في تحمل الأعباء الثقيلة ،وبضمنها المالية وقوات حفظ السلام والتدخل المباشر في قرارات المجلس الامي[٣٣] .ولغرض تحقيق مصالحها عملت الولايات المتحدة بواسطة تحالف -الراغبين-الذي أضحى بمثابة القالب للاستعمال المخول او غير المخول للقوة طيلة عقد التسعينات – على إعادة تعريف جذرية لمفاهيم التهديدات للامن والسلم العالمي، فبالإضافة الى اختيارقرارات مجلس الامن فيما خص غزو الكويت كحالة أنموذج للعدوان مابين الدول باعتباره تهديدا للسلم والامن

العالمي فقد حددت الأزمات الانسانية –التدخل الامريكي في الصومال عام ١٩٩٢- واعاقة الديمقراطية- التدخل الامريكي في هايتي عام ١٩٩٤، كتهديدات الى السلام والأمن العالمي. هذه الممارسات الأمريكية المبتكرة لسلطات الفصل السابع قد نشطت من مبدأ التدخل الإنساني وعززت من الحجج وراء المطاليب الأمريكية المتنامية بالترويج للديمقراطية، وهي الافكار التي ستعود لتوسم سياسة الولايات المتحدة في وقت لاحق من عقد التسعينات(قرارات التفويض الرئيسية لمجلس الأمن) . ولم تقتصر الممارسات الأمريكية المبتكرة للفصل السابع في مجلس الامن على استعمال القوة فقط، وإنما أيضا عززت بصورة دراماتيكية من الاستعانة بالعقوبات الدولية من خلال مجلس الأمن كبديل للعمل العسكري في الحفاظ على السلام والأمن العالمي[٣٤].وعلى مستوى الأهداف، واجهت الولايات المتحدة العديد من التحديات منها ما يتعلق بمركزية القانون الدولي في علاقاتها مع الدول الآخرى في البيئة الدولية وداخل مجلس الأمن ، او شرعية سياساتها التي كانت محلاً للتساؤل والتشكك، وفي الحالات التي لجأت فيها إلى الاستعمال الانفرادي للقوة مع او بدون تفويض من مجلس الامن، حيث استطاعت الولايات المتحدة الامريكية بفضل استعمالها لمجلس الأمن او تهميشها له ان تضمن بيئة اكثر امنا واستقرارا و قللت من حجم ونوعية التهديدات الدولية الجديدة بواسطة مقاتلة الارهاب، والحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل واحتواء ما تسميه بالانظمة المارقة .كذلك فقد اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية "عولمة " أنموذج تغيير النظام في العراق من خلال الترويج للديمقراطية ،بواسطة مجلس الامن وتوسيع دائرتها لتشمل اجزاء عدة من العالم[٣٥].وماتظهره مراجعة سياسة الولايات المتحدة طيلة المدة لما بعد الحرب الباردة، تكشف بانها كانت تدفع مجلس الامن لأن يرسل احيانا في قضايا معينة إشارة قوية بالفاعلية ، مما يحسن صلة المجلس بالشؤون الدولية ، في حين في اوقات أخرى وقضايا أخرى ،وأحيانا تكون قضايا مماثلة، تقوض فيها الولايات المتحدة جهود المجلس ، وتقلل من الصلة ذاتها التي مكنت المجلس من العمل بفعالية .أن تناقض تلك الديناميكية في التعامل مع مجلس الامن ينبع من حقيقة كون المصالح الأمريكية يمكن أن تكون متنوعة ومتباينة، وان هناك متغيرات عدة منها الراى العام الامريكي، ونشاطات الكونغرس والسياسات التنفيذية للأدارات المتعاقبة، قد وضعت الحدود على تفاعلات المجلس الأممي مع الولايات المتحدة، كذلك فان المديات التي سمحت فيها السياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب أو التدخل في شؤون الدول الاخرى ، بأن تكون مقيدة باي اهتمام سواء كان داخلي او دولي ، ففي افغانستان ، بررت الادارة الامريكية العمل العسكري الامريكي عشية هجمات ايلول ٢٠٠١ ، ضد افغانستان كفعل للدفاع عن النفس في ظل المادة ٥١ من الميثاق ، ولذا لم تطالب تفويض مجلس الامن ، ومع العراق ، افترضت الولايات المتحدة الامريكية بأن الهجوم سيحسن من السلم والامن العالميين . وفي كلا الحالتين –افغانستان والعراق- رفضت الولايات المتحدة السعي وراء تفويض المجلس خارج رغبتها للاحتفاظ قدر المستطاع بنفس حريتها التصرف وممارسة اكبر تأثير في قرارات مجلس الامن الدولي[٣٦].وصحيح ان اسبقية القوة الامريكية قد خدمت-الى حد ما- في السرعة والاجماع والحسم الذي استجاب بها مجلس الامن على هجمات ١١ ايلول ، بأن ضغطت لتحويل الموقف المتردد المضاد لمجلس الامن حيال مكافحة الارهاب الى موقف اكثر حزما، ألا ان ذلك سرعان ما واجه عدة عقبات سياسية هي خلافات على التعريف والمجال والاولوية التي يجب ان يقبل الارهاب بها كتهديد الى السلام والامن العالمي ، وكذلك ظهرت وجهات نظر متباعدة على شرعية وفاعلية وقانونية الاجراءات

التي نفذت من قبل الدول الاعضاء في الامم المتحدة، سواء بصورة فردية – لاسيما من قبل الولايات المتحدة- أو في الائتلافات الخاصة في حلف شمال الاطلسي وغيره [٣٧].والحالة نفسها مع التهديدات التي مثلتها انتشار أسلحة المار الشامل والمواد الخطرة الأخرى، أذ أن هنلك ميل واضح لامتلاك هذه الاسلحة، لاسيما من قبل الدول التي تنظر الى هذه الأسلحة كمظلة رادعة للتهديدات الأمريكية، مقابل الميل العام للسياسة الأمريكية في زيادة العقوبات المفروضة على الدول التي لها برامج لامتلاك أسلحة الدمار الشامل-لاسيما الاسلحة النووية- في الوقت الذي عدت السياسة الناجحة للولايات الامريكية في مجلس الامن هي التي عملت على تخفيض حوافز الدول الاخرى في التسلح. وفضلا عن ذلك ، فأن انفرادية السياسة الخارجية الأمريكية للامن المحتمل لايمكن أسنادها في مجلس الامن، أذ انها ستقلل من رغبة الدول الاخرى للمشاركة في الجهود المتعددة الاطراف لمراقبة وفرض التزامات عدم الانتشار ، وتزيد من فرص المساومة على مسعى الحد من الاسلحة والانتشار المضاد [٣٨].اما الترويج للديمقراطية، فان المجلس لم يصمم لكي يكون له حضور مستمر في الحياة السياسية للدول الأعضاء، وانما دوره كان قد عرض في الميثاق على انه تفاعلي ،بصورة جوهرية للرد على الأفعال ضد السلام باتخاذ الإجراءات المصممة للحفاظ أو استعادة السلام والأمن الدوليين ، ولكن التدخلات الامريكية –لاسناد- الديمقراطية، تعد افتراضا استثنائيا ، أذ يستند على رؤية بان الديمقراطية يمكن أن تخدم المجلس كطريق لتجديد السياسات الداخلية للدول ، ويجعلها قادرة على منع الصراعات الداخلية . وكنتيجة فان المجلس الذي كان مكبلا بقيود الحرب الباردة، اضحى بعد انتهاءها مكبلا بسياسات ومصالح وممارسات الولايات المتحدة الانفرادية وذات المعايير المزدوجة، فمع رغبتها المعلنة بان يكون المجلس قويا، فهى قاومت باصرار أي اقتراح للتغيير يجعل المجلس أكثر فاعلية وأكثر تمثيلا،او ان يقلل امتيازات الأعضاء الدائمين، وبالتحديد الدور الاستثنائي الذي تؤديه الولايات المتحدة في مجلس الأمن طوال القرن الماضي[٣٩].

الخاتمة والنتائج :

شهدت نهاية الحرب الباردة تبدلات عميقة في آليات توزيع القوة العالمية، اذ اصبح النظام الدولي الجديد محملا باحادية قطبية متمثلة في بروز القوة المفرطة للولايات المتحدة الامريكية وكون المنظمات الدولية هي انعكاس الى حد كبير لهيكل القوة بين أعضاءها ولسيطرة الدول الاقوى فيها، فان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد طالبت مجلس الامن الذي عدته- الجهاز الاكثر قوة في المنظمة الاكثر عالمية- من صنيعها ، بأن يسترد وظيفته الاساسية المحددة في الميثاق ، وهي الحفاظ على الامن والسلم العالميين، وهي المهمة التي كانت قد اعاقتها المصالح المتنافسة للقوتين العظمين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما قيود الحرب الباردة جعلت مجلس الامن مشلولا من الناحية العملية .كذلك استنبطت الولايات المتحدة وظائف اخرى لمجلس الامن بغية التأثير على قرارته ومالأته الدولية ، عبر محاربة الارهاب ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل والترويج للديمقراطية. وقد عملت من أجل تحقيق هذه الاغراض على دعم تطوير ردود مبتكرة أو تطبيقات مبتكرة لردود قديمة لمجلس الامن على الحالات التي ميزتها على أنها تهديد للسلم والامن العالمي ، ينبغي للمجلس أن يخاطبها ، وأستعملت الولايات المتحدة هذه الحالات لتسبيب ممارسة سلطة المجلس تحت الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة باستعمال القوة أولا: سواء بتفويض من مجلس الامن –القرار ٦٧٨ كسند للتفويض باستعمال القوة من قبل تحالف بقيادة الولايات المتحدة او

بواسطة تجاوز مجلس الامن كما في التفسير الامريكي للقرار ١٤٤١ لشن الحرب على العراق . وثانيا عززت بصورة دراماتيكية من الاستعانة بالعقوبات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية كبديل أو مكمل للعمل العسكري للحفاظ على السلام والامن الدوليين[٤٠].وفي كل الحالات التي كانت للولايات المتحدة منفعة للعمل عن طريق مجلس الامن، فان سياساتها التأثيرية كانت قد وسمت بممارسات الضغط والتهديد والابتزاز في سبيل فرض ارادتها على المجلس الامي، وكان للاعضاء المنتخبين الحصة الاكبر من هذه الممارسات عبر قطع المعونات العسكرية والمساعدات الاقتصادية ، في حين أن ضمان عدم استعمال الاعضاء الدائمين الاخرين في المجلس لحقهم في النقض أوأمتناعهم عن التصويت كان بحد ذاته دلالة واضحة على درجة ومدى الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة داخل مجلس الامن، وقد اختبرت سياسة الولايات المتحدة في التأثيرعلى قرارات مجلس الامن في التاريخ المعاصر كمثال ازمتين رئيستين الاولى/ كانت في اخراج القوات العراقية من الكويت ، حيث عدت على نطاق واسع كمرحلة نجاح للسياسة الامريكية في ضمان تعاون مجلس الامن، والازمة الاخرى تمثلت في احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، التي وضعت فيها الولايات المتحدة مجلس الامن امام خيار وحيد ، اما الامتثال للارادة الامريكية ، أوان يصبح مجلس الامن هامشيا وغير ذا علاقة بالاوضاع والتطورات الدولية مما ادى بالنتيجة الى ان المجلس اصبح مكبلا من جديد بممارسات وقيود الولايات المتحدة الانفرادية ، لذا فالولايات المتحدة لم تنظر الى أن تحسين فعالية وشرعية المجلس تنبع من توسيعه او التخلي عن امتيازاتها في العضوية الدائمة، وانما تستمد من مدى مطابقة مايقوم به مجلس الامن مع المصالح والاهداف الامريكية وبغض النظر عن المألات الدولية[٤١].

الهوامش

١) تيريزا هايتر، إمبريالية المساعدات، ص٢٢ .

٢) ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان ، العسل والخل، الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ص١١٣.

٣) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ،ص١٨ .

٤) البيت الأبيض – السكرتير الصحفي وبنص خطاب الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ص١-٢ .

٥) عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ،ص٣٤ .

٦) محمد حسنين هيكل ، الزمن الامريكي من نيويورك الى كابول ، ص٥٨ .

٧) وائل محمد اسماعيل ،النظام السياسي الأمريكي : دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشئون الخارجية ،ص١٨ .

٨) دكسربرنكس،فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ،ص٦٧ .

٩) هنري كيسنجر،النظام العالمي:تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ ، ترجمة اشرف راضي ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص١٢١ .

١٠) القدر المتجلي أو القدر الساطع أو المصير الواضح هو إيمان ثقافي بأن على المستوطنين الأمريكيين التوسع عبر أمريكا الشمالية وانتشر انتشارًا واسعًا في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. يقول المؤرخ فريدريك ميرك إن هذا المفهوم ولد من الشعور بواجب استعادة العالم القديم من خلال القدوة المتعالية والناتجة عن إمكانات الأرض الجديدة لبناء سماء جديدة ، للمزيد انظر :ماكس سكيدمور ومارشال كارت، كيف تحكم امريكا ، ص٤٩ .

١١) نعوم تشومسكي ، إعاقة الديموقراطية، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨ ، ص١٣١ .

١٢) جون بامفورد ،هيئة الاسرار: وكالة الأمن القومي تحت المجهر من الحرب الباردة إلى فجر قرن جديد، ص٩٩ .

١٣) احمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية ، ص٦٦ .
١٤) وزارة الخارجية الأمريكية ،هذه هي أمريكا : معلومات ووثائق عن الولايات المتحدة ، ص٤٣.
١٥) جون تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، ص٣٣ .
١٦) زغروف بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ص١١٩ .
١٧) موسى طويرش، تاريخ العلاقات الدولية: من كندي حتى غوربا تشوف ١٩٦١ – ١٩٩١، ص٧٦ .
١٨) حسن شريف ،السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها) ،ص٦٩.
١٩) المصدر نفسه ، ص٧٠ .
٢٠) بطرس غالي،الحكومة العالمية ،ص٢٢ .
٢١) علي عثمان، اشكالية التدخل في النظام الدولي الجديد واثرها في العلاقات الدولية الدور الامريكي انموذجا ،ص١١٩.
٢٢) كونداليزا رايس ،إعادة التفكير في المصلحة القومية : واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، ص٥٥ .
٢٣) المصدر نفسه ، ص٥٦-٥٧ .
٢٤) المصدر نفسه ، ص٥٨ .
٢٥) ريتشارد نيسكون، نصر بلا حرب ، ص٤٧.
٢٦) فانتوم تاننباوم،مبادئ السياسة الأمريكية،ص١٠٢
٢٧) وزارة الخارجية الأمريكية، موجزالتاريخ الأمريكي، مكتب برامج الإعلام الخارجي، ص١١.
٢٨) كلارك جيمس ،التفرد الامريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، ص٢٠٢.
٢٩) نبلوك تيم ،العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط ،ص١٩٨ .
٣٠) حسن عبد ربه،عقل أمريكا – مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ،ص٧٧.
٣١) ابراهيم احمد شبلي ،أصول التنظيم الدولي/ النظرية العامة والمنظمات الدولية ، ص٢١٢.
٣٢) ديغلر كارل، الانطلاق من الماضي: القوى التي كونت أمريكا الحديثة، ص٨٩ .
٣٣) كلايد برستوفتز ، الدولة المارقة : الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الأميركية، ص٨٩.
٣٤) سامي المهنا ، العالم بعيون أمريكية: تداعيات حرب الخليج الثانية- الاوراق السرية للبيت الابيض والبنتاغون،ص١١٢.
٣٥) منصف السلمي،القرار السياسي الامريكي ، ص٤٤ .
٣٦) سليمان منذر ، دولة الامن القومي وصناعة القرار الأمريكي ، ص٧٧ .
٣٧) ستيفنسون دوغلاس، الحياة والمؤسسات الامريكية ، ص٥٦ .
٣٨) وود بوب ، حرب بوش، ص١٢١ .
٣٩) تاير برادلي ،السلام الأميركي في الشرق الأوسط، ص٨٩ .
٤٠) خضير مزهر ثجيل ، الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٩٩، ص١٦١ .
٤١) الويتز لاري ،نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ص٢٠٤ .

المصادر والمراجع

١- الوثائق الامريكية المترجمة:

- البيت الأبيض – السكرتير الصحفي وبنص خطاب الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ترجمة مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- قرارات التفويض الرئيسية لمجلس الأمن، القرارات ٧٧٠، ٧٨٧، ٨١٦، ٨٣٦، ٩٠٨، ١٠٣١، ١٠٨٨، ١١٧٤، ١٢٤٤، ١٢٤٧، المتعلقة بيوغسلافيا السابقة، القرار ٧٩٤ (الصومال)، القرار ٨٧٥ (هايتي)، القرار ٩٢٩ (راوندا) والقرار ٩٤٠ (هايتي) .
- وزارة الخارجية الأمريكية ،هذه هي أمريكا : معلومات ووثائق عن الولايات المتحدة ،ترجمة مجموعة باحثين، واشنطن، ٢٠٠٢ .
- وزارة الخارجية الأمريكية، موجزالتاريخ الأمريكي، مكتب برامج الإعلام الخارجي،واشنطن-بيروت' ٢٠٠٦ .

٢-**الرسائل والاطاريح الجامعية** :

- خضير مزهر ثجيل ، الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٩٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ .
- وائل محمد اسماعيل ،النظام السياسي الأمريكي : دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشئون الخارجية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،١٩٩٢ .

٣-**الكتب العربية والمترجمة** :

- ابراهيم احمد شبلي ،أصول التنظيم الدولي/ النظرية العامة والمنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بغداد ،١٩٨٥ .
- احمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠١ .
- الويتز لاري ،نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ،١٩٩٦ .
- بطرس غالي،الحكومة العالمية، دار المعارف للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٩٩٢ .
- تاير برادلي ،السلام الأميركي في الشرق الأوسط، ترجمة عماد فوزي الشعيبي ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
- تيريزا هايتر، إمبريالية المساعدات، ترجمة سعدي حافظ، دار الكتاب ،القاهرة ، ١٩٨٥ .
- جون بامفورد ،هيئة الاسرار: وكالة الأمن القومي تحت المجهر من الحرب الباردة إلى فجر قرن جديد،ترجمة: سمير جلبي وامين الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢ .
- جون تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ،ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت،٢٠٠٦ .
- حسن شريف ،السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها) ، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- حسن عبد ربه،عقل أمريكا – مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان ، العسل والخل، الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة اسماعيل عبد الحكم، ط١،مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،٢٠٠٢ .
- ريتشارد نيسكون، نصر بلا حرب ، ترجمة :محمد عبدالحليم ابوغزالة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٨٨ .

- زغروف بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت ،٢٠٠٤ .
- ستيفنسون دوغلاس، الحياة والمؤسسات الامريكية ، ترجمة امل سعيد ، دار الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠١ .
- سامي المهنا ، العالم بعيون أمريكية: تداعيات حرب الخليج الثانية- الاوراق السرية للبيت الابيض والبنتاغون، دار المريخ للنشر، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- محمد حسنين هيكل ، الزمن الامريكي من نيويورك الى كابول ، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- موسى طويرش، تاريخ العلاقات الدولية: من كندي حتى غورباتشوف ١٩٦١ – ١٩٩١، دار المرتضى ، بغداد ،٢٠٠٨ .
- ماكس سكيدمور ومارشال كارت، كيف تحكم امريكا، ترجمة :نظمي لوقا، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ .
- منصف السلمي،القرار السياسي الامريكي ، مركز الدراسات العربية – الاوربية ،بيروت ، ١٩٩٩.
- عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- دكسربرنكس،فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية:دراسة وتحليل، تعريب حسين عمران، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦ .
- ديغلر كارل، الانطلاق من الماضي: القوى التي كونت أمريكا الحديثة، ترجمة صادق ابراهيم عودة ، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،١٩٩٧ .
- فانتوم تاننباوم،مبادئ السياسة الأمريكية، ،الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- كلايد برستوفتز ، الدولة المارقة : الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الأميركية، تعريب فاضل جتكر، الطبعة الاولى، مطبعة الحوار الثقافي ،بيروت، ٢٠٠٣ .
- كلارك جيمس ،التفرد الامريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ،بيروت ،٢٠٠٥ .
- كونداليزا رايس ،إعادة التفكير في المصلحة القومية : واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث ،ابوظبي، ٢٠٠٨ .
- نبلوك تيم ،العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط ،ترجمة مجدي شرارة ، دار المعارف ،بيروت ،١٩٨٣ .
- هنري كيسنجر،النظام العالمي:تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ ، ترجمة اشرف راضي ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٥
- وود بوب ، حرب بوش، عرض وتحليل: حسين عبد الله، ،مطبعة مدبولي ،القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٤-الابحاث والمجلات الاكاديمية :

- سليمان منذر ، دولة الامن القومي وصناعة القرار الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، السنة الثامنة والعشرون، العدد ٣٢٥ ،بيروت ، ٢٠٠٦ .
- علي عثمان، اشكالية التدخل في النظام الدولي الجديد واثرها في العلاقات الدولية الدور الامريكي انموذجا ،مجلة كلية التربية للبنات بغداد ،العدد٢٥ المجلد ٢، ٢٠١٤ .